تجليات مفهوم الوجود الخارجيّ في أبواب الكلام واسم العلم والابتداء

أ.د علي جاسب عبدالله

م.م كاظم جبار علك

جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

خلاصة البحث:

انطلق البحث من فكرة تجلي مفهوم الوجود الخارجيّ في أبواب نحوية مختلفة ليكشف عن تصوير العلاقة بين مفهوم الوجود ونمطيّة التفكير النحويّ ، فهذا الحضور ينّبأ عن تأثير هذا المفهوم في الانساق المعرفيّة المضمرة في بينة العقل النحويّ ومعرفة مقدار توجيه في صياغة القواعد النحوية وتأصيل أحكام النحو.

الكلمات المفتاحيّة: مفهوم الوجود الخارجيّ، العقل النحويّ ، أبواب النحو ، قواعد و أحكام نحوية.

Search Abstract :

The research started from the idea of the manifestation of the concept of external existence in different grammatical chapters to reveal the depiction of the relationship between the concept of existence and the modularity of grammatical thinking.

Keywords: the concept of external existence, the grammatical mind, the doors of grammar, grammatical rules and provisions.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد واله الطيبين الطاهرين .

لقد وقف هذا البحث على مفهوم الوجود الخارجي وتجلّيه في أبواب نحوية مختلفة وقد اختار البحث: باب الكلام وما يتألّف من ، وباب العلم ، وباب الأبتداء. إذ يكشف هذا التجلّي والحضور عن تمركز مفهوم الوجود في بنية العقل النحوّي والأنساق المعرفيّة المضمرة فيه كأحد الموجهات والمباني المعرفية والفكرية المشكلة

لنمطية التفكير النحوي. ويعزّز في الوقت نفسه من مقولة إنّ مراحل تأصيل ثقافة الفكر النحوي واستمراريتها قد سارت على وفق ضوابط هذا المبنى الفكري الخاص بقوانين الوجود الخارجي وخصائصه.

التمهيد:

فكرة البحث دراسة استكشافية للانساق المعرفية المضمرة في بنية العقل النحوي وطرائق تفكيره من خلال تسليط الضوء على مفهوم الوجود وما يرادف معناه لمعرفة مدى تأثيره في تفكير النحاة وكشف علاقته بالموجهات المعرفية التي ساروا وفقها في تأصيل القواعد النحوية ومحاولة تعليلها إذ يبتني جزء كبير من الاحكام والقواعد النحوية على ملاحظة طبيعة معطيات الواقع الخارجي وخصائصه والسنن الحاكمة فيه.

وتكمن أهمية الموضوع في كشف ملامح النظرية المعرفية في بنية العقل النحوية لتصوير العلاقة بين الوجود والتفكير النحوي إذ يؤدي ذلك الى توضيح مهم جداً لفلسفة اللغة وعلاقتها بمكونات العالم الخارجي.

والملاحظ أن الوجود الخارجي ومعطياته وخصائصه ذات تأثير فعال في تفكير النحاة وتوجيه العقل النحوي في صياغة نظرية متكاملة تعكس خصوصية اللغة وفلسفتها في تصوير رؤيتها عن العالم والانسان وحاجته المعرفية والفكرية والمادية والثقافية والاجتماعية ومرجعية هذا التأثير الذي يحظى به الوجود راجع الى طبيعة اللغة وفلسفتها لان عالم اللغة يحاكي عالم الوجود الخارجي ومعطياته وخصائصه النوعية وهذا التلازم اللغوي الحاصل هو انعكاس للتلازم في الواقع الخارجي.

1 -باب الكلام وما يتألف منه :

تجلّى مفهوم الوجود الخارجيّ في تعريف (الاسم) وحدّه النحوي اذ عُرّف بأنّه " اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى ، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان– إنّ كان من المحسوسات– كزيد وعمرو، وفي الأذهان إن كان من المعقولات كالعلم والإرادة" [(1)]، فالملاحظ أن مفهوم الوجود الخارجيّ صار اعتباراً واضحاً في تحديد أحد نوعي الاسم وهو اسم العين الذي يشمل الموجودات المحسوسة و الظاهرة للعيان في العالم الخارجيّ.

ومن تجلّياته أيضاً في باب (الأفعال)– باعتبار خصائصها العامة من دون النظر الى التقسيمات المعروفة عند النحويين، ما تحقق في أضرب باب (الأفعال) التي تشكل المدخل الرئيس لموضوع الافعال وقضاياه الاساسية إذ يأتي "الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا, ماضٍ ومستقبل؛ فالمستقبل ما لم يقع بعد، ولا أتى عليه زمانه، ولا خرج من العدم الى الوجود. والفعل الماضي ما تقضّى، وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك؛ زمان وُجد فيه، وزمان خُبّر فيه عنه، فأمّا فعل الحال فهو المتكّون في حال خطاب المتكلم، لم يخرج الى حيز المضيّ والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكوّن في الوقت الماضي، وأول الوقت المستقبل ففعل الحال في الحقيقة مستقبل لأنه يكون اولاً أولاً فكل جزء خرج منه الى الوجود صار في حيز الماضي" [(2)]، فالنص يقسّم الافعال باعتبار أحوال الوجود الى :المستقبل الذي من شأنه ان يوجد ولم يتحقق، او لم يكن بعد،

والمضارع هو ما تحقق و وقع ، و الماضي الذي تحقق و انقضى، وهذا التقسيم يعني أن الأفعال مقسمة بحسب الوجود الخارجي في الواقع الى ما لم يتحقق (ما زال في مرحلة العدم)،و ما تحقق، و ما تحقق وانتهى.

ومن تجلياته أيضاً في باب (الافعال) تمظهره في تقسيمات الافعال التي بنيت على مظاهر الزمان الذي يُعدّ أحد مفاصل الوجود الخارجيّ وحيثياته التي يختصّ بها ، إذ عُبِر به عن حركات الفلك التي منها حركة انقضت تشابه الفعل الماضي ،وحركة لم تأتِ تشابه الفعل الحاضر وحركة بين الماضي و الآتي تشابه الفعل المستقبل، إذ "لمّا كانت الافعال مساومّة للزمان، والزمان من مقومات الافعال توجد عند وجوده، وتنعدم عنده عدمه انقسمت بالزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أنّ الازمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك: ماضٍ، ومستقبل وحاضر. فالماضي ما عُدِمَ بعد وجوده فيقع الأخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد بل يكون زمان الاخبار عنه قبل زمان وجوده، وأما الحاضر فهو الذي يصل اليه المستقبل، ويرى منه الماضي، فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده" [3].

ومن تجلياته الاخرى : ما توافر في مبحث أسبقيّة أي ضرب من الافعال وتحققه في الواقع الخارجي، إذ يكون "أسبق الافعال في التقدّم الفعل المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدّم منتظر، ثم يصير الحال ماضياً فيخبر عنها بالمضيّ. فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ثم فعل الحال، ثم الماضي" [4]، فالملاحظ في ترتيب الأفعال في العربيّة وبيان أسبقيتها هو اعتبار تحققها في الوجود فما يقع أوّلاً بعد أوّلاً هو الفعل الماضي ، ثم يأتي الواقع في حال التكلّم ومن شأنه أن يقع فهو الفعل المضارع ، والذي لم يقع فهو المستقبل.

ومن تجلياته الاخرى ما جاء في بيان أن دلالة الفعل على الفاعل إنّما تكون دلالة وصف إذا كان الفعل فعلاً حقيقةً ، إذ يكون "الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل، يريد الفعل الحقيقي وذلك وصف في الفاعل" [5]، أيّ أنّ الفعل الذي يقع حقيقة من الفاعل في الواقع الخارجيّ يكون وصفاً دلاليّاً له ، فعندما نقول : حرث الفلاحُ الأرضَ، فالملاحظ أنّ وقوع الحرث من الفلاح كحدث يقع من الأعيان الخارجيّة التي لها القابليّة على انجاز مثل هكذا أفعال بحسب طبيعتها وما تملك من خصائص تكوينيّة، فيكون هذا الفعل بمثابة الوصف المميّز لهذا الفاعل (الفلاح) .

ومن تجليات مفهوم الوجود الخارجي : تمثله في الحد النحوي لتعريف أحد انواع الافعال الذي يسمّى بـ(فعل الانشاء) الذي "عُبر به عن ايقاع لفظ يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بزوّجت، والتطليق بطلّقت، والبيع والشراء ببعت واشتريت، فهذه الافعال ماضية اللفظ حاضرة المعنى، لأنّها قُصد بها الانشاء أي ايقاع معانيها حال النطق بها" [6]، فهذا النوع من الأفعال تحقق واقعيته حال نطقه في الخارج، فهي أفعال تعتمد على الفعل اللفظي لا الفعل الواقعي ، فالزوج مثلاً يتصف بهذه الصفة في حالة الايجاب والقبول.

ومن تجلياته الاخرى أيضاً : تحققه في بيان حقيقة الدعاء الذي يأتي "على صورة الماضي الواقع؛ نحو أيدك الله، وحرسك الله، انما كان ذلك تحقيقاً له وتفاؤلاً بوقوعه أن هذا ثابت بإذن الله، واقع غير ذي شك" [7]، فالدعاء طلب حصول الشيء في المستقبل وهو ما لا يتناسب مع الفعل الماضي، ومن ثم يؤول الدعاء المُودى بالفعل الماضي بما يتلاءم مع مفهوم الدعاء. وهذا التأويل بلحاظ تحقق الوجود واعتباره في مفهوم الدعاء و مفهوم الفعل الماضي ، فمجيئه بصورة الماضي المتحقق في الواقع الخارجيّ، وهو غير حادث للتفاؤل بوقوعه.

ومن تجلياته الاخرى في باب (الأفعال) ما جاء في بيان ماهية فعل الامر والنهي، إذ قال عنه النحاة أنّه فعل مستقبل نحو: اضرب، اذهب، ولا تضرب، ولا تذهب، ولكنه "ليس هو في الحقيقة فعلاً؛ لأن الامر هو استدعاء فعل، والنهي استدعاء ترك فعل، واستدعاء الفعل ليس هو فعلاً إلّا مجازاً " [8]، فالأمر والنهي في واقعهما ليس فعلاً حقيقّاً له تحقق وهيأة في الواقع الخارجيّ، وإنّما هما فعل لفظي ، ينطقه المتكلّم ليأمر المُخاطَب أو ينهاه بإيتاء الفعل الواقعي في الخارج، فعندما نقول: اكتبْ ، فالفعل الحقيقيّ ليس الفعل المنطوق بصيغة الأمر (اكتبْ)، وإنّما هو ما يترتب على هذا الأمر من تحقيق فعل الكتابة في الواقع الخارجيّ، فاعتبار تحقيق الفعل الواقعي في الخارج من عدم تحقيقه وانجازه هو الذي يفسر حقيقة فعل الأمر و النهي.

ومن تجليات مفهوم الخارجي الفرق بين الفعل المضارع والمستقل ، إذ يشتركان في الصيغة اللفظيّة للمضارع وضعيّاً ، مع ملاحظة خصوصية التوافق الدلالي لفعل المضارع والمستقبل مع الفعل الماضي، إذ إنّه "لما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالاً مستأنف الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود، فاشتراكا في صيغة المضارع اشتراكاً وضعياً؛ لأنّ اطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ من الخارج، بخلاف اطلاق المضارع مراداً به المضيّ، واطلاق الماضي مردوداً به الاستقبال، فإن ذلك يتوقف على مسوغ من خارج، نحو: لو تقوم أمس لقمت، وإن قمت غداً قمت، فلولا لو، و إن ما ساغ اعمال تقوم في امس، ولا قمت غداً" [9]، فالمسوّغ لهذا الاشتراك في الصيغة اللفظيّة بين الفعل المضارع وبين الفعل المستقبل اعتبار مفهوم الوجود والتحقق لبعض الأفعال المضارعة التي تقع في الزمن الحاضر ثم يُستأنف وقوعها في الزمن المستقبل ، ولذلك أشبهت الفعل المستقبل من حيث وقوعه في الزمان المستقبل.

ومن تجلياته في باب (الفعل المضارع) ما ظهر في تعدد صيغه الزمنية ودلالتها ، إذ إنّ "الافعال التي يسميها النحويون (المضارعة) هي التي في اوائلها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو أكل وتأكل، ويأكل وتأكل، فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يُستقبل، ولا دليل في لفظه على أيّ الزمانين كما أنه لا دليل في قولك: رجل فعل كذا وكذا، أي الرجال تريد حتى تبنيه بشيء آخر، فاذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل دل على انك تريد المستقبل و ترك الحاضر على لفظه ، لأنّه اولى به إذ كانت الحقيقة هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع أو قد مضى" [10]، فهذه الاحرف الزائدة تجعل دلالة الفعل المضارع محتمل الوقوع في الزمان الحاضر والمستقبل ، والملاحظ أنّ مفهوم الوجود والتحقق هو الذي

يفرق بين الفعل المضارع والفعل الدال على المستقبل ، فما يتحقق منه في الخارج حال حدوث الفعل يسمى الفعل المضارع ؛ لأنّه يدل على الحال ، و ما لم يحدث ولم يقع يكون فعلاً مستقبلاً، ومن ثم يكون المائز بين مشتركي الصيغة المضارعيّة هو مفهوم الوجود الخارجيّ، ولذا يكون الفعل المضارع زمان الأخبار عن وجوده عين زمان وجوده ، والفعل المستقبل هو الذي يُحدَّث عن وجوده ، في زمان لم يكن فيه ولا قبله، والفعل الماضي ما صحّ الأخبار عن حدوثه بعد زمان حدوثه وتحققه في الواقع الخارجيّ [11].

وتجلّى مفهوم الوجود الخارجيّ أيضاً في بيان دلالة تعدي بعض الصيغ الفعليّة ، نحو: فَعَلَ، الذي اطرد صوغه " من أسماء الأعيان لإصابتها، نحو: جلده ورأسه وجبهه و أذنه وعانه و وجهه وصدره و رجله إذا أصاب جلده ورأسه و جبهته و أذنه و عينه و وجنته ويده و صدره و ركبته و رجله .و اطرد أيضاً صوغه منها لإنالة المسمى ، نحو: لحمه و شحمه ولبنه و ولبأه و زبده و تمره و كمأه، إذا أطعمه لحماً وشحماً و ولباً و زبداً وسمناً وتمراً و كمأة .و اطرد صوغه منها لعمل بها ، نحو: رمحه و حربه و آله وسهمه و سافه و وحصبه وعصاه و ساطه ، إذا ضربه برمح أو حربة أو آلة وسهم وسيف و حصباء و حصاة وعصا وسوط، ومنه : عانه إذا أصابه بالعين ، و ركبه البعير إذا أصاب ركبته" [12] ،إذ يرى النحويون أنّ هذه الصيغ الفعليّة صيغ تعدٍ إذا دلت على اصابة الأعيان أو انالتها أ و العمل بها ، والأعيان مثلما بيّنا في التمهيد من المصطلحات التي تشير الى الوجود الخارجيّ و متعلّقاته ، وهذا يعني أن دلالة تعدي (فَعَلَ) إذا أخذ فبحسب علاقتها مع الأعيان (الموجودات الخارجيّة) فإنّها تدل على الاصابة، نحو: جلده إذا أصاب جلده، أو تدل على الإنالة ، نحو: لحمه ، إذا أطعمه و نال منه لحماً، أو تدل على العمل بها ، نحو: رمحه و حربه ، إذا ضربه برمح أو حربة .

وقد حضر هذا المفهوم أيضاً في مسألة تعدي الأفعال العامة غير المحددة بتوصيف خاص، نحو: فعلت، وعملت، وضعت، وتعدي بعض الأفعال الخاصة ، نحو: ضرب وطحن ، إذ تكون "جميع هذه الافعال العامة لا تتعدى الى الجواهر والأجسام إلا أن يخبر بها عن خالق الجواهر والاجسام وفاعلها في الحقيقة. وانّما يتعدى الى الجواهر بعض الافعال الخاصة نحو: ضربت زيداً" [13]، فالأساس في اعتبار تعدي الأفعال العامة إلى الجواهر و الأجسام التي تعد من مفردات العالم الخارجيّ، نحو: فعلت ، وصنعت هو ذكر الفاعل الواقعي الذي أحداثها في الخارج ،فعدما نقول : صنع زيد سيارة أو فعل عمرو تمثالاً ، فإنّ زيد و عمرو هو الفاعل الحقيقي للسيارة و التمثال، في حين أُعتبر الأساس في تعدي بعض الأفعال الخاصة إلى الجواهر، نحو: ضربتُ زيداً، هو كون حقيقة هذا الفعل مخصوصة بكيفية محددة، فالضرب في الواقع الخارجيّ يتطلّب وقوعاً على المضروب ، ولذلك لابدّ أن يتعدى إلى الجواهر والأجسام حتى تكون مما يقع عليها الضرب.

ومن تجلياته أيضاً في باب (الأفعال) ما تعلّق بأفعال الجوارح الظاهرة التي تشكل العناصر المادية لحقيقة الانسان الخارجيّة، وكيفية صياغة المصادر منها على وزن مخصوص ومحدد، فاذا "كان منها حركة للجوارح

الظاهرة ففيه يقع التحديد غالباً؛ لأنه مضارع للأجناس الظاهرة التي يقع الفرق بين الواحد فيه والجنس بهاء التأنيث نحو: تمرة وتمر، ونخلة ونخل. وكذلك نقول: ضربة وضرب" [14]، فالملاحظ اعتبار الصيغ الفعليّة الدالة على الأفعال المحسوسة والظاهريّة للإنسان التي تشكل عناصر ماديّة لأحد الأعيان الخارجيّة في صياغة المصادر على وزن فعلة ، نحو: ضرب ضربةً، وشهق شهقةً.

وقد تجلّى مفهوم الوجود الخارجي أيضاً في باب (الحرف) إذ تمثّل في تحديد حقيقتُه النحويّة والمعنى الغالب عليه، اذ يأتي معناه في "معنى الاسماء الدّالة على المعاني دون الأعيان، وقد تكون دالةً على العين ايضاً، كالهمزة في (أضربُ)، ونون (نضربُ)، وتاء (تضربُ) في خطاب المذكر، فإنها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال" [15]، إذ يكون الأساس في تحديد بعض معاني الحروف هي الأعيان تمثّل التي أحد المصطلحات الدالة على الوجود الخارجيّ ؛لأنّها من متعلّقاته، فعندما نقول: أضربُ ، فالهمزة تشير الى أحد الأعيان التي ستأتي بفعل الضرب في المستقبل، وعندما : نقول : نضربُ ، فالنون تشير الى مجموعة من الأعيان التي تشترك بإيجاد فعل الضرب مستقبلاً

2 باب اسم العلم :

تمثّل مفهوم الوجود الخارجيّ في باب (اسم العلم) بصور مختلفة من خريطة هذا الباب النحويّ وهيكلته العامة. منها : في تعريف اسم العلم وحدّه النحويّ، إذ عُرِّف بأنه "هو الاسم الخاص الذي لا أخصَّ منه. ويركّب على المسمى لتخليصه من الجنس بالإسمية، فيفرّق بينه وبين مسميّات كثيرة بذلك الاسم. ولا يتناول مماثله في الحقيقة والصورة؛ لأنّه تسمية شيء على وجه تشبيه وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة" [16] ، فاسم العلم وُضِع باعتبار عالم الوجود وتشخصاته المنفردة في الواقع الخارجيّ ، فهو يقتصر على فرد واحد في الخارج للتفريق بينه وبين أسماء الجنس التي لها حقائق ذهنيّة وتنطبق على مصاديق متعددة في الخارج ، كمفهوم الرجل الذي يصدق على كُلِّ إنسان تتوفر فيه صفات الرجولة المعروفة في عالم الوجود ، و كمفهوم الأسد الذي ينطبق على جميع الأسود الموجودة في الواقع الخارجيّ .

وقد تمظهر هذا المفهوم أيضاً في مسألة احتياج تعريف اسم العلم الى عبارة (غير مقدر الشياع)، وعدم احتياجه ، إذ تكون "غير مقدر الشياع غير محتاج إليه؛ لأنّه إنّما ذكره ليخرج نحو شمس وقمر كما تقدّم، ولا شك أنّ الشمس والقمر لم يوضعا لأنّ يعيّنا مسماهما، بل على أنهما أسماء جنس، وإنّ كان مسمى كُلّ منهما واحداً بالشخص، فإنّما هو من حيث ان الواقع في الوجود كذلك، وعلى هذا لم يخل شمس وقمر تحت قوله: غير مقدر الشياع" [17]، فانحصار الشمس والقمر بمصداق واحد لكل منهما في العالم الخارجيّ لم يجعل منهما أسماء علم شائعة، وإنّما مختصة بالمصاديق المتحققة في عالم الوجود المتمثّلة بالشمس والقمر الكوكبين المعروفين، ومن ثم تكون الحاجة منتفية لإخراج الشمس والقمر من حيّز اسماء العلم ؛ لأنّهما فاقدان لخاصيّة الشيوع والعموم بلحاظ هذا التفرّد المصداقي لهما في الخارج.

ومن تجلياته الاخرى في هذا الباب تمثله في الاحكام العامة والرئيسة التي تخص القسمة الاساسية لهذا الباب إذ قسم " (اسم العلم) الى عين والى معنى. ويعني بالعين ما كان اسماً لذات من الذوات، ولا يدل على قيد نحو رجل، وفرس" [18]، فالأعيان باعتبارها أحد مفردات عالم الوجود الخارجيّ ، والمعاني باعتبارها تجليات لمُتصوَّرة ذهنيّاً بلحاظ أحداث الأسماء، هما من يشكلان الأقسام الأساسيّة لباب اسم العلم.

وقد تجلّى هذا المفهوم في باب (اسم العلم) ايضاً فيما يخصُّ تقسيمات اساسية ورئيسة لأقسام هذا الباب إذ "ينقسم بحسب معناه (اسم العلم) الى قسمين: اما علم للأشخاص او للأجناس. فأما العلم للأشخاص فهو يتناول شخصاً معيّناً بصفاته التي تعيّن بها, كزيدٍ وعمر وخالد". [19]، فالأشخاص تمثّل مفردات العالم الخارجيّ المتعيّنة بصفات خاصة، و الأجناس مفاهيم عامة تنطبق على مصاديق خارجيّة، وبذلك تكون عناصر الوجود الخارجي هي المُشكلِة لأقسام هذا الباب النحويّ.

ومن تجليّاته أيضاً ما جاء في العلم الجنسي أحد الاقسام الرئيسية لباب (اسم العلم) ، إذ تمظهر في تعريفه وحدّه النحوي الذي يرتبط بالمصاديق الخارجيّة، فيكون " خصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن، و شياعه باعتبار إنّ لكل شخص من أشخاصه نوعه قسطاً من تلك الحقيقة في الخارج" [20]، فالأعيان التي تمثّل أحد مصطلحات عالم الوجود الخارجيّ و متعلّقاته هي التي تُشكّل المصاديق الواقعيّة لأسماء الأجناس المتعيّن وجودها في الذهن .

ومن تجليّاته الأخرى في تعريف اسم العين، إذ عُرِّف بأنّه "ما كان شخصاً يدركه البصر كرجل وفرس ونحوهما من المرئيات" [21]، ويأتي هذا التعريف كأحد الأقسام الأساسية لهذا الباب النحوي التي تخصّ العناصر المادية في الواقع الخارجيّ، فهذه التجلّيات الظاهريّة في الواقع الخارجيّ هي الأساس المعرفيّ في تشكيل أحد أقسام العلم. ومن مواقع التجلي الأخرى لمفهوم الوجود الخارجي في تعريف العلم المركب من جهة اللفظ والمعنى التي تستدعي في الواقع الخارجيّ حقيقة واحدة لا أكثر، ومن أمثلته " نحو: (حضرموت)، و(قاليقلا)، و(معد يكرب) ونحوها من الأعلام المركبة، فهذا أصله الواو أيضاً، حُذفت من اللفظ، ولم ترد من جهة المعنى، بل مُزج الاسمان وصارا اسماً واحداً بإزاء حقيقة، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيءٍ من معناه، فكان كالمفرد غير المركب" [22] ،فالأساس في اعتبار الاسم المركب كالاسم المفرد هو مسمّاه المتحقق في الواقع الخارجيّ الذي يدلُّ على فرد واحد ، نحو : معد يكرب ،أو يدل على مكان واحد ، نحو: حضرموت.

ومن تمثّلاته أيضاً ما خصَّ مقدار انطباق الأعلام على الأعيان والمعاني ، إذ "علّقوا الأعلام على المعاني ايضاً، كما علّقوها على الأعيان إلّا أن تعليقها على المعاني اقل، وذلك لأنّ الغرض منها التعريف، والأعيان أقعد في التعريف من المعاني، وذلك لأنّ الأعيان يتناولها لظهورها له، وليس كذلك المعاني؛ لأنَّها تثبت بالنظر والاستدلال وفرقٌ ما بين ما علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بينّ"[23]، فالأساس في تعليق أكثر أسماء الأعلام على الأعيان دون المعاني ؛ لأنّ الأعيان تمثّل أحد مفردات عالم الوجود الخارجيّ ومتعلّقاته التي

تكون ظاهرة للعيان ومحسوسة بالحواس الظاهريّة، وبذلك يسهل تناولها، بخلاف المعاني التي تُتصوّر بالذهن وتُثبَت بالفكر والنظر، فاعتبار خصائص الأعيان المتحققة في الواقع الخارجيّ هو المسوّغ لكثرة تعليق أسماء الأعلام عليها.

ومن تجلياته أيضاً ما ارتبط بالعلم المنقول عن أسماء الاعيان، ومدى جواز دخول (ال) التعريف إذا لُمح أصله، وعدم جوازه إذا لم يُلمح الاصل، إذ " أنه اذا كان العلم منقولاً من صفة أو مصدر أو اسم عين وكانت التسمية به مجرداً من التعريف جاز في استعماله عَلَماً أنْ يلمح به الاصل فتدخل عليه الاداة، وألّا يلمح به الاصل فيستدام تجريده" [24] ، فاعتبار العلم المنقول أحد الأعيان التي تمثّل أحد مصطلحات عالم الوجود الخارجيّ و متعلّقاته هو المُجوِّز لدخول ال التعريف عليه وعدم دخولها.

ومن تجلياته الاخرى ما تمثّل في آية قرآنية مرتبطة بخصائص الأعيان الخارجيّة، إذ لا يصحّ جمعها من حيث هي مفردة غير منضمة الى غيرها كما في " قوله: ﴿فاجمعوا أمركم وشركاءكم﴾ [71: يونس] لا يجوز أن يُعطف شركائكم فيه على ما قبله إلّا بتقدير فعل، لأنّ الاجماع لا يتعدى الى الأعيان، لا يُقال: أجمعتَ زيداً" [25]، لأنّ العين المتحققة في الواقع الخارجيّ ذات واحدة ، ولذلك لا يمكن جمعها، فخصوصيّة العين التي تتواجد بها في الخارج هي المانعة لذلك، فزيد مثلاً ذات واحدة لا يصحّ جمعه ، نعم ،يمكن جمعه إذا نظرنا الى أعضائه الماديّة.

وقد تجلّى هذا المفهوم أيضاً في مسألة تنكير العلم ، إذ "ينكر العلم تحقيقاً او تقديراً فيجري مجرى نكرة، ويُسلب التعيين بالتثنية والجمع، فيجر بحرف التعريف إلّا في نحو: جماديين وعما يتبين وعرفات، ومسميات الأعلام (أولو العلم)، وما يحتاج الى تعيينه من المألوف وأنواع ومعانٍ، وأعيان لا تؤلف غالباً" [26]، فمجيء العلم أحد الأعيان غير المألوفة التي تمثّل أحد عناصر عالم الوجود الخارجيّ ومتعلّقاته هو اللحاظ الذي يمنع تنكيره كعلم تُسلب التثنية والجمع منه.

3 باب الابتداء:

لقد كانت تجليات مفهوم الوجود الخارجي حاضرة في باب (المبتدأ والخبر)، وقد تمثّلت هذه التجليات بصور متنوعة من مباحث هذا الباب ، فمن الاحكام العامة والرئيسة في هذا الباب ما تعلّق بصحة الأخبار عن الجثث بظرف المكان وعدم صحته عنها بظرف الزمان ، إذ أنّ "الفرق بين ظرف الزمان وظرف المكان في هذا ان ظروف الزمان أشياء تحدث وتنقضي، وما وجد منها فمشتمل على كل موجود، والجثة كلها موجودة فلا فائدة في الاخبار عنها بذلك، والمصادر هي أسماء المعاني غير موجودة بل تحدث فأد الاخبار عنها بالظروف الزمانية: واما ظروف المكان فأيّها جعلت مستقراً لشيء جاز ان يقع خيراً وتقع الفائدة؛ لأن الامكنة لا تشتمل عن كل موجود، ولا تكون ظروفاً لكل واقع في الوجود لزوماً، بل قد تخلو منها، وقد لا تخلوا، فصار الأخبار بها

يحصّل ما لم يكن معلوم الحصول وبهذا أشبهت الامكنة الأشخاص كما افاد الاخبار بالأشخاص" [27] ،فاعتبار خصائص مظاهر العالم الخارجي ومتعلّقاته من(جثث و زمان ومكان) والعلاقات القائمة بينهم هي المسوّغ المعرفيّ لتأصيل هذه الأحكام العامة في هذا الباب ، فالجثث والمكان ذوات طبيعة واحدة لإشتراكهما بالخصوصيّة الدالة على الثبوت والاستقرار والتواجد في كلّ الأزمنة وعدم الأنقضاء، والجثث والزمان ذوات خصوصيّة مختلفة لإختلاف طبيعتهما، لأنّ الجثث ثابتة و مستقرة، و الأزمان تحدث و تنقضي.

وقد يأتي تمظهر مفهوم الوجود الخارجي أحياناً في الحكم الرئيسي لباب (المبتدأ والخبر) يخصّ صحة الأخبار وتحقق الفائدة الحقيقية من تركيب جملة المبتدأ والخبر ممثلةً بالأخبار عمّا يجهله المُخاطب إذ "أنّ أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر ان يكون نكرة، وذلك لأنّ الغرض في الاخبار إفادة المخاطب، ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر. والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه؛ ألا ترى أنّك لو قلت :رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأن لا يُستنكر أن يكون رجلٌ قائماً وعالماً في الوجود، ممّن لا يعرفه المخاطب"[28] ، فالملاحظ أنّ اعتبار معطيات عالم الوجود الخارجيّ ومتعلّقاته وتفاصيله من حيث وجود ناس تتعلّم وتمارس حياتها اليوميّة من قيام وقعود ونوم و ما شابه ذلك من ممارسات حياتيّة هو الذي يجعل المُخاطَب عالماً بإنّ الواقع الخارجيّ لا يخلو من إنسان عالم أو قائم على وجه العموم لا التحديد.

وقد تجلّى هذا المفهوم أيضاً في صحة الاخبار بظرف الزمان من عدمه إذ لا يصح هذا الاخبار إلّا إذا توفرت بعض الشروط في ظرف الزمان ، وذلك "قد لا يغني ظرف زمان غالباً الأخبار عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت، أو تعمّ اضافة اليه، أيعمّ اسم الزمان خاص أو مسؤول به عن خاص" [29]، فوجود أعيان في الواقع الخارجيّ موسميّة تحصل في موسم دون أخر، كالتمور والفواكه تشابه الزمان من حيث خصوصيّة الحدوث والانقضاء هو المسوّغ للأخبار عنها بظرف الزمان ، نحو: التمور في الصيف، فحدوث التمور في زمان الصيف و انقضائها في زمان أخر هو الملاك في صحة هذا الأخبار عن هذه الأعيان الخارجيّة، ومن ثم كُلّ عين في عالم الوجود تمتاز بهذه الصفة يصحّ الأخبار عنها بظرف الزمان لتوافقها مع طبيعته و خصوصيّته.

ومن تجلّياته أيضاً ما يتعلّق بأحكام خاصة بالخبر من حيث تعدده، مع وحدة المبتدأ وتعدده، إذ "قد يتعدد الخبر فيكون المبتدأ الواحد له خبران فصاعداً, وذلك الكلام على ثلاثة أقسام: فالأول: ما تعدد ما هو له: أما حقيقة نحو: بنوك كاتب، وصانع، وفقيه" [30] ، فتعدد المبتدأ في الواقع الخارجي ومجيئه من ذوات عدة لا ذات واحدة هو الذي يجعل تعدد الأخبار تعدداً حقيقيّاً ، إذ يختصّ كلُّ ذات من ذوات المبتدأ بخبر من هذه الأخبار المتعددة، نحو: بنو زيد عالم ومهندس وطبيب ، فبو زيد ذوات متعددة وتختصُّ كلُّ ذات منها بأحد هذه الأخبار(عالم ومهندس وطبيب).

ومن تجليات هذا المفهوم الأخرى ما تمثّل في صحة الأخبار بالمصدر عن اسم (العين) وتأويل ذلك، بأنّ المصدر اذا أُخبر فيه "عن اسم (عين) فثلاثة مذاهب: أحدهما مذهب سيبويه: أنّ ذلك على سبيل المبالغة حيث جُعلت الذات نفس المصدر مبالغةً. ومذهب الكوفيين أنّه محرفٌ عن أصله، فإذا قلت: زيدٌ عدل, فمعناه عادل. ومذهب أبي العباس على حذف مضاف تقديره: ذو عدل "[31] ، فالمعتبر في صحة الأخبار بالمصدر عن أسماء الأعيان التي تمثّل أحد مظاهر عالم الوجود الخارجيّ ومتعلّقاته أن يتأوّل المصدر ليكون عين الذات ومتحدٌ بها حتى يكونا هوية واحدة في الواقع الخارجيّ ، نحو: زيد عدل ، أيّ زيد عادل ، فاتحاد زيد وصفة العدل كي يصبحا هوية واحدة في الواقع الخارجيّ هو المسوّغ لصحة هذا الأخبار.

ومن تجلّياته أيضاً ما يخصُّ مسألة تقديم الخبر بين الأعيان التي تتشابه في وصف معيّن مع لحاظ خصوصيّة التقدّم الزمانيّ بينهما، "إذ يكون الأصل تقديم المشبه وتأخير المشبه به، كقولك: زيد زهير شعراً، وعمرو وعنترة شجاعة، وأبو يوسف أبو حنيفة فقهياً، والعلم بأنّ الاعلى لا يشبّه بالأدنى عند قصد الحقيقة، فلو تقدّم زهير على زيد، وعنترة على عمرو، وأبو حنيفة على أبي يوسف لم يمتنع، لأن المعنى لا يجهل" [32]، فالملاحظ إنّ اعتبار معروفيّة هذه الأعيان الخارجيّة(زهير و عنترة وأبو حنيفة) في الواقع الأجتماعي واشتهارها بهذه الصفات والخصال هو الملاك في تسويغ تقديم المشبّه به على المشبّه ، فزهير هو المعروف بالشعر لا زيد ، وعنترة هو المعروف بالشجاعة لا عمرو ، و أبو حنيفة هو المعروف بالفقاهه لا أبو يوسف .

ومن تجلياته الاخرى في ما يتعلق في كيفيّة تركيب المبتدأ والخبر من شيئين كلاهما واجب الوجود في الواقع الخارجيّ أو كلاهما جائز الوجود في الواقع الخارجيّ أو كلاهما يمتنع أن يخلو عالم الوجود منهما ،إذ "ذهب ابو الحسين بن الطراوة الى مذهب غريب في تقديم الخبر بناه على مذهب له في الواجب والجائز والممتنع فالواجب عنده: رجل وقائم ونحوهما مما يجب ان يكون في الوجود ولا ينفك الوجود عنه، والممتنع: لا قائم ولا رجل إذ يمتنع الوجود أن يكون لا رجل فيه ولا قائم. والجائز مثل زيد وعمر، لأنّه جائز أن يكون، وجائز أن لا يكون" [33]، فالمعتبر في صناعة هذه الصور التركيبيّة و انتاجها هو وجود أعيان في العالم الخارجيّ تُعدُّ من متعلّقات هذا العالم متمثلة بالإنسان وخصائصه التكوينيّة وطبيعة حياته اليوميّة التي يحتاجها لبقاء نوعه وتيسير أمور عيشه ، فالواقع الخارجيّ لا يخلو بالضرورة من وجود رجل يمارس القيام، ويمتنع أن لا يوجد فيه رجل يمارس القيام، و بالإمكان أن توجد فيه عين مثل زيد، ولا توجد عين مثل عمرو.

هوامش البحث:

([1]) نتائج الفكر في النحو، للسهيلي: 30.

([2]) الايضاح في علل النحو، لابي القاسم الزجاجي: 86، 87.

([3]) شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش: 207/4، وينظر: الاصول في النحو، لابن السراج: 1/ 39 ،وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي:20/1.

([4]) الايضاح في علل النحو : 85.

([5]) شرح المفصل للزمخشري: 44/2.

([6]) شرح التسهيل لابن مالك: 30/1، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: 16/1، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل لابي حيان : 95/1، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: 215/1.

([7]) الخصائص لابن جني: 325/3.

([8]) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 81/1.

([9]) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 84/1،وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 188/1، و شرح التسهيل لابن مالك : 18/1.

([10]) الاصول في النحو: 39/1.

([11])ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 58/1.

([12])شرح التسهيل: 441/3، 3/ 442، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 3720/8.

([13]) نتائج الفكر في النحو: 276، 278.

([14]) المصدر نفسه: 284.

([15]) شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي: 28/1.

([16]) شرح المفصل للزمخشري: 93/1.

([17])تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2/ 587، 590، وينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي: 348/1، 449.

([18])التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 6/1، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 167/1.

([19]) البسيط في النحو: 146/1.

([20]) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 327/2، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 626/2، 627، وشرح التسهيل: 183/1، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك لابن قاسم المرادي: 403/1.

([21]) شرح المفصل للزمخشري: 92/1.

([22]) المصدر نفسه: 144/3.

([23]) شرح المفصل للزمخشري: 119/1، وينظر: الخصائص: 199/2.

([24])تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 613/2.

([25]) شرح الرضي على الكافية: 383/1.

([26])التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 323/2.

([27]) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 22/2.

([28]) شرح المفصل للزمخشري: 224/1.

([29]) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 57/4، وينظر: الاصول في النحو: 3/1، والايضاح العضدي، ابو علي الفارسي: 48، 49، ونتائج الفكر: 329، شرح ابن عقيل: 194/1، شرح الرضي على الكافية: 1، 183، 168/3، وشرح الفية ابن مالك، ابن الوردي: 171/1، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك: 49، والمساعد على تسهيل الفوائد: 237/1، اشارد السالك الى حل

الفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية: 34/1، وشرح التسهيل، لابن مالك: 319/1، توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك،: 480/1، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 22/2، 31، 23، وشرح ابن الناظم على الفية ابن مالك، بدر الدين ابن مالك: 79، 80، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1004/2، 1015.

([30]) شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: 89، وينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 58/4، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1030/2، 1031، 1032، وشرح التسهيل لإبن مالك: 327/1.

([31]) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 83/4، 84، وينظر: شرح التسهيل: 305/1.

([32])شرح التسهيل: 297/1.

([33]) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 353/3.

مصادر البحث:

1. ارشاد السالك الى ألفية ابن مالك ، ابن قيم الجوزيّة (767هـ)،تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ، أضواء السلف–الرياض، ط: الاولى،1954م.
2. الاصول في النحو، لابي بكر محمد بن السراج(316هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة– بيروت، 1987م .
3. أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، جمال الدين ابن هشام (761هـ)،تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي ،دار الفكر، د.ت،1967م.
4. الايضاح العضدي ، أبو علي الفارسي ، تح: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الأداب – جامعة الرياض، ط: الاولى، 1969م.
5. الايضاح في علل النحو، لابي القاسم الزجاجي(337هـ)، تح: د.مازن المبارك، دار النفائس –بيروت، ط: الخامسة،1986م.
6. البسيط في النحو، لابي عبد الله ابن العلج الاشبيلي ، تح: صالح بن حسين العايد،مركزفيصل للبحوث مكتبة فهد الوطنية،السعودية، ط: الثانية، 2021م.
7. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،أبو حيان الاندلسي، تح: د.حسن الهندواي، دار القلم من(1–5)، وباقي الاجزاء : دار كنوز اشبيليا الرياض، ط: الاولى، 1997م، و2013م.
8. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،أبو عبد الله جمال الدين(672هـ)تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ،د.ط، 1967م.
9. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف الحلبي المصري المعروف باسم (ناظر الجيش) (778هـ)، تح: علي محمد فاخر وأخرون، دار السلام –القاهرة، ط: الاولى ،1428هـ.
10. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابو محمد بدر الدين المرادي(748هـ)،شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سلميان ،دار الفكر العربي، ط: الاولى ،2008م.

11. الخصائص ، لابي الفتح عثمان بن جني(،393ه) تح: محمد علي النجار، عالم الكتب –بيروت /لبنان، ط:الاولى، 2012 م.
12. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك/جمال الدين محمد ابن مالك (7868ه)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة ، بيروت / لبنان/ ط: الاولى، 2000م.
13. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،ابن عقيل الهمذاني المصري(769ه)، تح: محمد محيي عبد الدين عبد الحميد، دار التراث –القاهرة /ط: العشرون،1980م.
14. شرح الرضي على الكافية ،رضي الدين الاستراباذي(747ه)، تح: يوسف حسن عمر، دار المجتبى ،مطبعة قلم،ط: الاولى، 2010م.
15. شرح ألفية ابن مالك، زين الدين بن الوردي(691ه)، تحقيق ودراسة: د.كنوز عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد–الرياض/السعودية، ط: الاولى، 2008م.
16. شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش(643ه)، قدّم له: أميل بديع يعقوب، دار الكتب
17. شرح تسهيل الفوائد ، أبو عبد الله جمال الدين(672ه)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، دار الهجر، ط: الاولى،1990م.
18. شرح كتاب سيبويه،أبو علي السيرافي(368ه)، تح: أحمد حسن مهدلي ،وعلي سيد علي، درار الكتب العلميّة–بيروت،د.ط،2008م.
19. العلميّة ، بيروت / لبنان/ ط: الاولى، 2001م.
20. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط: الاولى 1400ه،و1405ه.
21. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ،أبو اسحاق بن موسى الشاطبي(790ه)، تح: محمد ابراهيم البنأ وأخرون ، معهد البحوث العلميّة و احياء التراث الاسلامي بجامعة ام القرى–مكة المكرمة، ط: الاولى،2007م.
22. نتائج في النحو،لابي القاسم السهيلي(581ه)، تح: محمد ابراهيم البنأ،دار السلام / مصر،ط: الاولى،2019م.